

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع التاسع والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ برئاسة السيد فينغ يونغ (الصين).^١ وأشار الرئيس إلى انعقاد اجتماعين غير رسميين لأعضاء اللجنة منذ الاجتماع الثامن والثلاثين للتحضير للنهج الجديد الذي ستتبعه اللجنة والذي يتضمن مناقشات أكثر تعمقاً وشمولاً.

٢- وبين الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام للمنظمة، التقدم المُحرز والتحديات التي تواجهها المنظمة، وشدد على ضرورة إعادة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح. وسوف تساعد المناقشة التفصيلية لمسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، والدروس المستفادة من تقييم برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣، على ضمان انتهاء جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين من وضع برنامج العمل العام الرابع عشر في صيغته النهائية.

٣- واعتمدت اللجنة جدول أعمالها^٢ بعد أن حذفت منه البند ٣-١٣، تعديلات اللائحة المالية والنظام المالي، ووافقت على برنامجها وأسلوب عملها.

البند ٢ من جدول الأعمال: مسائل تُعرض على اللجنة للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها

١-٢ تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC39/2)

٤- قدّم رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقرير لجنته، الذي سلّط الضوء على الأقسام الرئيسية والتوصيات ذات الصلة، ومنها ما كان في مجالات إدارة المخاطر، ونظام إدارة الأعمال، ومنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، والمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، والتقييم، والأمن، والتعامل مع الادعاءات المحتملة ضد مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، عرض التقرير بعض أبرز النقاط المستخلصة من زيارة اللجنة الاستشارية إلى الإقليم الأفريقي للمنظمة وبعض مكاتبها القطرية (الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا)، مشيداً بالمديرة الإقليمية على تعاونها واستعدادها، ومذكراً اللجنة بالتحديات الصحية والاقتصادية والسياسية التي واجهها الإقليم.

١ قائمة المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC39/DIV.1.

٢ الوثيقة EBPBAC39/1 Rev.1.

- ٥- وأعربت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة عن تقديرها وامتنانها للجنة الاستشارية على تقريرها وعلى تقديم وجهة نظر مستقلة عن المنظمة. وأيدت اللجنة بقوة التوصيات المقدمة في التقرير، وأعربت عن تقديرها لارتفاع معدل تنفيذ التوصيات السابقة (٩٠٪). وشددت كذلك على أن عمل اللجنة الاستشارية ضروري لبناء الثقة والاطمئنان تجاه المنظمة بين الدول الأعضاء والجهات المانحة.
- ٦- وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بمزيد من التفاعل مع اللجنة الاستشارية من خلال تقديم إحاطات للدول الأعضاء في فترة ما بين الدورات.
- ٧- ورحبت اللجنة بتوصية اللجنة الاستشارية بأن تعمل الأمانة على وضع استراتيجية للانتقال إلى مستوى أعلى في نموذج النضج لإدارة المخاطر وطلبت إعداد خطة في هذا الشأن. وفيما يتعلق بهذا الأمر، أوضحت الأمانة أن العمل جارٍ بالفعل في هذا المجال وسوف تُقدّم معلومات محدّثة في الاجتماعات المقبلة.
- ٨- ورحبت اللجنة أيضاً بتتقيح ميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للمنظمة الذي أجرته الأمانة، وبإسهام اللجنة الاستشارية في ضمان تنفيذ إجراءات مناسبة في التعامل مع الادعاءات المحتملة ضد مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مشيرةً إلى رضا اللجنة الاستشارية بأن التتقيح يتماشى مع أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة. ودعت اللجنة الأمانة إلى توعية الموظفين والشركاء بهذه الإجراءات المنقّحة، بما يشمل كيفية تقديم الأفراد للشكاوى. وأعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها لكل من الدعوة إلى اتباع نهج معزّزة ومبتكرة في تعبئة الموارد وتعاون اللجنة الاستشارية مع وحدة التفتيش المشتركة.
- ٩- وأقرّت اللجنة بالأفكار القيّمة التي تمخضت عنها زيارات اللجنة الاستشارية لمكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا والمكاتب القطرية في الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا.
- ١٠- أما فيما يتعلق بالتحقيقات، فقد أيدت اللجنة طلب اللجنة الاستشارية إجراء تحليل للأسباب الجذرية لارتفاع عدد التحقيقات في ادعاءات سوء السلوك والنسبة الكبيرة من الحالات غير المستندة إلى أدلة.
- ١١- وفيما يتعلق بالتدهور الملحوظ في الضوابط الداخلية المبيّن في الوثيقة، أكدت الأمانة أن الاستنتاجات استندت إلى البيانات الجزئية المتاحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ وأن تحليل بيانات نهاية العام، الجاري حالياً، قدّم صورة أكثر إيجابية بقدر كبير. وسوف تُقدّم معلومات محدّثة إلى اللجنة في الاجتماعات المقبلة.
- ١٢- ورداً على التعليقات بشأن نظام إدارة الأعمال، أكدت الأمانة للجنة أنها ملتزمة بمواصلة العمل على تصميم العمليات المؤسسية المستقبلية لضمان تحقيق مستوى الأداء الأمثل.
- ١٣- وأخيراً، أعطى الرئيس الكلمة للمديرة الإقليمية لأفريقيا، التي شكرت اللجنة الاستشارية على زيارتها وعلى المناقشات والملاحظات البناءة والمفيدة والصريحة، وأكدت كذلك على التعاون الإقليمي من أجل مواصلة العمل على إدارة المخاطر، وتعبئة الموارد، ومنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وسلّطت الضوء على التحديات المتبقية، ولاسيما التقدّم المُحرز صوب التكافؤ بين الجنسين على مستوى الممثلين القطريين وهيئة الظروف لتعيين الموظفين واستبقائهم، وخاصة الشابات، وتوفير المسارات المهنية. وكان البحث جارٍ عن حل لهذه المسألة من خلال شراكة مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة.
- ١٤- ورداً على التعليقات الواردة بشأن أهمية نشر إنجازات المنظمة، بما في ذلك النجاحات التي تحققت في الإقليم الأفريقي، وافقت الأمانة على أن هذا مجال يحتاج إلى التحسين.

أحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. واقترحت اللجنة كذلك، على سبيل توجيه الأمانة في تنفيذها للولايات القائمة، بأن تواصل الأمانة عملها على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية.

وطلبت اللجنة من اللجنة الاستشارية تقديم المزيد من الإحاطات المنتظمة للدول الأعضاء تحضيراً للمناقشات في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

البند ٣ من جدول الأعمال: المسائل المعروضة على نظر المجلس التنفيذي لاستعراضها و/ أو تقديم توصيات بشأنها

١-٣ تمويل وتنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والتوقعات بشأن تمويل الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (الوثيقة مت ١٥٤/٢٧)

١٥- عرضت الأمانة حالة تمويل الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وتنفيذها. واستناداً إلى البيانات الأولية المتاحة حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغ إجمالي التمويل ٨,٤ مليارات دولار أمريكي للثنائية. وكانت المخصصات قد زادت على المستوى القطري إلى ٥٨٪ من جميع أنواع الأموال، وهو ما يعكس التزام الأمانة المستمر بزيادة الأثر على المستوى القطري. وبلغ التنفيذ الإجمالي ٧,٣ مليارات دولار أمريكي، غير أن عدم القدرة على التنبؤ بالتمويل (على سبيل المثال، كان قد حُصِّل ١,١ مليار دولار أمريكي في الأشهر الستة الأخيرة من الثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣) جعل من الصعب تحقيق معدلات تنفيذ أعلى. وفي الوقت ذاته، فإن استمرار اعتماد المنظمة على عدد صغير من الجهات المانحة يُشكِّل مصدرًا مستمراً للقلق.

١٦- وقد مُوِّل قطاع الميزانية الأساسي بنسبة ٨٨٪، وهي حصيلة قوية في ضوء زيادة الميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٢. وفي الوقت ذاته، ظلت جيوب الفقر قائمة، حتى في بعض الحالات ضمن الحصائل التي شهدت فيما يبدو إفراطاً في التمويل. ولم يكن التمويل المرن كافياً لضمان مستويات متساوية من التمويل في جميع الحصائل والمكاتب الرئيسية. وكان قد حدث تحسُّن ملحوظ في تمويل جميع المكاتب الرئيسية خلال الثنائيات الثلاث الماضية.

١٧- وقُدِّمت الأمانة أيضاً لمحة عامة عن تمويل الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، التي بلغت حالياً ٧٤٪ في المجل (٦٧٪ لقطاع الميزانية الأساسي). ومع ذلك، ونظراً لمستوى الاشتراكات المقدَّرة المعتمدة، فإن اعتماد الميزانية الأساسية على المساهمات الطوعية سوف يبلغ ٧٧٪. إلا أن الأمانة أكَّدت التزامها بتمويل المخرجات ذات الأولوية العالية في الميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى الحد الذي يسمح به تمويل الميزانية البرمجية.

١٨- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير الذي تضمن، رغم إيجازه، قدراً كبيراً من المعلومات المهمة. وأعربت كذلك عن تقديرها لتعزيز شفافية التقارير ودوريتها، وللتفاصيل التكميلية المتاحة على البوابة الإلكترونية لميزانية المنظمة البرمجية. وأشادت اللجنة بالاتجاه الإيجابي نحو تخصيص المزيد من التمويل على المستوى القطري، وشجعت الأمانة على مواصلة جهودها، بل وتسريع وتيرتها، من أجل التخصيص العادل للموارد لمعالجة الثغرات عبر المستويات الثلاثة، مع التركيز على المخرجات ذات الأولوية العالية على المستوى القطري، في ظل الحفاظ على وظائف المنظمة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير.

١٩- وأعربت اللجنة في الوقت ذاته عن قلقها إزاء المجالات التي تعاني من نقص التمويل، ولاسيما في إطار الأولوية الاستراتيجية ٣ (تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية)، وإزاء التوزيع غير المتكافئ للأموال عبر المكاتب الرئيسية. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء استمرار ارتفاع مستوى التمويل المخصص، ودعت الدول الأعضاء والشركاء إلى ضمان حصول المنظمة على تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر مرونة واستدامة. وفي هذا الصدد، من المأمول أن يكون للجولة الاستثمارية القادمة للمنظمة أثر إيجابي.

٢٠- وأشادت دول أعضاء عديدة بجهود الأمانة الرامية إلى تحسين الإدارة والشفافية والمساءلة، ودعت الأمانة إلى استكشاف إمكانية إعادة تخصيص الموارد خلال الثنائية للمساعدة على تغطية الاحتياجات في مجالات محددة، مثل الأمراض غير السارية وأمراض المناطق المدارية المهملة، ولضمان توافر التمويل لحالات الطوارئ الصحية، وشددت على أهمية تعبئة أموال أكثر مرونة ويمكن التنبؤ بها على النحو المتوقع في جولة الاستثمار، بما في ذلك من خلال التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين.

٢١- ورداً على أسئلة أعضاء اللجنة وتعليقاتهم، أوضحت الأمانة أن انخفاض معدل التنفيذ لقطاع البرامج الخاصة كان مرتبطاً بحقيقة أن البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي كان قد تلقى تمويلاً أقل كثيراً مما كان متوقعاً في الأصل.

٢٢- وأوضحت الأمانة أيضاً، فيما يتعلق بالتوزيع غير المتكافئ للتمويل المقدم لإقليم الأمريكتين، أنه لا يمكن مقارنة مستوى التمويل في ذلك الإقليم بالأقاليم الأخرى، إذ إنه لا يعرض سوى المكون الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية في التمويل (أي التمويل المرن والمساهمات الطوعية التي تجمعها المنظمة لصالح منظمة الصحة للبلدان الأمريكية) وليس المساهمات الطوعية التي تجمعها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٨٠٪ من المخصصات المالية الحالية لإقليم الأمريكتين تتكون من أموال مرنة. ولذلك، فإن زيادة التمويل المرن في المنظمة من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى تحسين المخصصات للإقليم.

٢٣- وعلى نطاق أوسع، فيما يتعلق بالتدابير الجاري اتخاذها لمعالجة التوزيع غير المتكافئ للتمويل عبر المكاتب الرئيسية، أبرزت الأمانة دور آلية لجنة تخصيص الموارد في تحسين التخصيص العادل للموارد، استناداً إلى المعلومات الواردة في الخريطة الإرشادية.

٢٤- وفيما يتعلق بأثر الزيادة في الاشتراكات المقدرة على الخريطة الإرشادية، قالت الأمانة إنه جرى الاتفاق على مؤشرات الأداء الرئيسية في وقت سابق مع الدول الأعضاء وتعرض على البوابة الرقمية للميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ويتناول أحد المؤشرات مباشرة مسألة "سد فجوات التمويل أينما وُجدت".

٢٥- وأخيراً، ورداً على بعض الأسئلة التي طرحتها اللجنة، أوضحت الأمانة أن البوابة الإلكترونية لميزانية المنظمة البرمجية تحتوي على معلومات مفصلة، ومنها معلومات تُحدث شهرياً عن النفقات، وأن طول الوثيقة كان محدوداً في إطار عملية الإصلاح الجارية، وعرضت أن تقدم تحليلات لفئات معينة من الإنفاق مع مرور الوقت، ربما في اجتماعات ما بين الدورات، ومواصلة تحسين تحليلات البيانات حتى تتمكن الدول الأعضاء من الحصول على فهم أفضل لطبيعتها وتقديم إرشادات بشأن تطورها.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الأمانة للولايات القائمة، أن تواصل الأمانة جهودها الرامية إلى تحسين عدم التكافؤ المستمر في التمويل بين البرامج والمكاتب الرئيسية ومستويات المنظمة.

٢-٣ مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر (الوثيقتان مت ١٥٤/٢٨ ومت ١٥٤/١٥ معلومات/١)

٢٦- عرض الرئيس هذا البند، وكان الهدف منه استعراض مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر وتقديم إرشادات بشأن وضعه في صيغته النهائية قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين. وأوضح الميسر، السيد بيورن كومل (ألمانيا)، نهج "التحليل المعمق" على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية التي سبق تعميمها مقترنة بأسئلتها التوجيهية. وسوف تُنظَّم المناقشة على هيئة مناقشتين مواضيعيتين: (١) نظرة عامة وتركيز على الأهداف الاستراتيجية، والحصائل، ودور المنظمة، وقياس النتائج المشتركة؛ (٢) النتائج والإسهامات (المخرجات) الخاصة بالمنظمة وتحسين أداء المنظمة في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨.

نظرة عامة وتركيز على الأهداف الاستراتيجية والحصائل ودور المنظمة وقياس النتائج المشتركة

٢٧- تناولت العروض التي قدمتها الأمانة ملخص التقييم المستقل (لبرنامج العمل العام الثالث عشر) خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، وهيكل برنامج العمل العام الرابع عشر المكون من أربعة أجزاء والوثائق ذات الصلة، وكيف ستدعم الأمانة الدول الأعضاء والشركاء، والعمل الجاري لتحديث إطار النتائج.

٢٨- ورحبت اللجنة بالعروض، وأعربت عن تقديرها للعملية التشاورية المكثفة المضطلع بها لوضع مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر التي تسير في الاتجاه الصحيح إلى حد كبير. وأشارت إلى أن مسودة النص تضع برنامج عمل عالمياً يتماشى مع الاتجاهات والتحديات التي تؤثر على الصحة والرفاه في عالم يزداد تعقيداً. ورحبت اللجنة بما يلي: التركيز على توسيع نطاق المشاركة مع الجهات الفاعلة في مجال الصحة، بما فيها تلك التي تقع خارج قطاع الصحة، لصالح النهوض بمهمة المنظمة الأساسية المتمثلة في توفير الصحة للجميع، مع الحفاظ على القيم الأساسية للمنظمة؛ وتعزيز قدرات المنظمة على الصعيدين الإقليمي والفطري. ووافقت اللجنة على الهدف الشامل المحدد لبرنامج العمل العام الرابع عشر، وأعربت عن تقديرها للاتجاه الذي تسير فيه الأهداف والحصائل الاستراتيجية ونظرية التغيير التي وضعتها المنظمة.

٢٩- وأبرزت اللجنة أهمية الربط بطريقة متسقة بين المخرجات والحصائل في إطار النتائج. وجرى التشديد على الحاجة إلى مخرجات وحصائل وسيطة لقياس أداء الأمانة ورصده. واتفقت اللجنة على أن المنظمة في حاجة إلى التركيز على مواطن قوتها وقيمتها المضافة الفريدة، ولاسيما دورها المعياري والتقني.

٣٠- وأعربت اللجنة عن تقديرها لكون التوصيات المنبثقة عن تقييم برنامج العمل العام الثالث عشر قد أخذت بعين الاعتبار. وينبغي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مواصلة تحديث إطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر بمؤشرات الحصائل والقيم المرجعية والغايات. وحثت اللجنة الأمانة على كفالة إيجاد طرق عمل أفقية وكفالة أن تعكس الصيغة النهائية لبرنامج العمل العام الرابع عشر الحاجة إلى تحسين مواءمة الميزانيات البرمجية وجهود تعبئة الموارد مع الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء وعلى النحو المبين في التقدير اللاحق لتكاليف الميزانية البرمجية. وبالمثل، حثت اللجنة الأمانة على أن تكفل، من خلال دورات إعداد الميزانية البرمجية وتنفيذها، تحسين اتساق الموارد البشرية والمالية وشفافيتها على مستويات المنظمة الثلاث فيما يتعلق بالأولويات والبرامج المحددة.

٣١- وأعربت اللجنة عن أسفها للتأخر في تسليم الوثائق، ولاسيما الترجمات، وتعهدت الأمانة بتحسين الأداء في هذا الشأن في المستقبل.

٣٢- وأوضحت الأمانة أن العملية التشاورية بشأن مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر ستتواصل حتى آذار/مارس، لاسيما لوضع اللمسات الأخيرة على التحسينات الجارية للأهداف الاستراتيجية والنتائج والحصائل

الرئيسية وقياس الأثر، بما يعكس أولويات الدول الأعضاء ومع مراعاة سهولة التنفيذ والقياس حتى لا تضع عبئاً إضافياً مفراطاً على الدول الأعضاء. وأقرت اللجنة بقيمة استخدام المؤشرات التي يمكن أن تُستمد من أجلها المعلومات من المصادر القائمة. وأكدت من جديد أنه يجري حالياً إعداد المخرجات و"الحصائل الوسيطة" لقياس أداء الأمانة. ودعت اللجنة الأمانة إلى تقديم تعليقات خطية على مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر بحلول ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٤، مع إصدار مسودة منقحة في منتصف آذار/مارس.

النتائج والمساهمات (المخرجات) الخاصة بمنظمة الصحة العالمية وتحسين الأداء في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨

٣٣- عرضت الأمانة العمل الجاري لإعداد المخرجات الإرشادية وحافطة التمويل الإرشادية وتنفيذ برنامج عمل التحول في المنظمة وتعزيز القدرات الأساسية للمنظمة على المستوى القطري.

٣٤- وأشادت اللجنة بالنهج المتبع في إعداد المخرجات الإرشادية ونشرها وطلبت مواصلة تحسينها، ولا سيما بضمان أن تعكس صياغتها القيمة المضافة التي تحققها المنظمة ومساهمتها الفريدة. وينبغي أيضاً إعداد مخرجات لوظائف المنظمة التقنية والإدارية والرقابية والتنظيمية الشاملة وربطها بالحصائل (يمكن الإشارة إليها بعبارة "الحصائل الوسيطة"). وينبغي إيلاء العناية لعدد مؤشرات الحصائل، مع مراعاة التوصيات المنبثقة عن تقييم برنامج العمل العام الثالث عشر.

٣٥- وأحاطت اللجنة علماً بأهمية تحديد الجهود الرامية إلى تحسين أداء المنظمة على مدار الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ تحديداً واضحاً في إطار النتائج من أجل تيسير رصد اللجنة وتقييمها لمساهمة الأمانة في مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر. ورحبت اللجنة بالعمل المتعلق بما يترتب على اتباع نهج التنفيذ من أثر قابل للقياس في البلدان لدعم تحديد الأولويات والتخطيط وإدارة الموارد والمساءلة.

٣٦- وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الجاري في مجال التحول في المنظمة، ورحبت بالجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الأساسية للمنظمة وحضورها على المستوى القطري. وينبغي ربط هذا العمل ربطاً واضحاً بالأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات الإقليمية ودور المنظمة المعياري.

٣٧- ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لإعداد حافطة التمويل الإرشادية لمسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، وأعربت عن تأييدها للنهج المقترح لتحسين أحكامه قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين، بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٣٨- ورحبت الأمانة بما قدم من تعقيبات مستفيضة، وأكدت أنها ستواصل مشاوراتها مع الدول الأعضاء لمواصلة تحسين حصائل مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، ومخرجاتها الإرشادية، وحافطة تمويلها الإرشادية قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بمسودة برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) وضع مخرجات إرشادية لوظائف الأمانة التقنية والإدارية والرقابية والتنظيمية الشاملة، وإدراج حصائل أداء الأمانة (المشار إليها بعبارة "الحصائل الوسيطة") في إطار النتائج كأساس لقياس ورصد مساهمة الأمانة؛

(ب) مواصلة تحسين مخرجاتها الإرشادية المقترحة، وتوضيح الصلة بين هذه المخرجات الإرشادية والحصائل، بما في ذلك الحصائل الوسيطة للأمانة، في مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر وإطار النتائج؛

(ج) مواصلة العمل على تحديث إطار النتائج ونظرية التغيير، ولاسيما مؤشرات الحصائل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وعلى إدماج المؤشرات في مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر؛

(د) مواصلة العمل مع الدول الأعضاء على مواصلة إعداد حافظة الميزانية الإرشادية لمسودة برنامج العمل العام الرابع عشر قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين؛

(هـ) زيادة توضيح كيفية تناول التوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل لبرنامج العمل العام الثالث عشر في مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر.

٣-٣ التمويل المستدام: الجولة الاستثمارية للمنظمة (الوثيقتان مت ١٥٤/٢٩ تنقيح ١، ومت ١٥٤/٢٩ تنقيح ١ إضافة ١)

٣٩- عرضت الأمانة التقرير ورحبت بالمشاركة النشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والتعقيبات التي قدمتها طوال العملية التشاورية والتي أرشدت الأمانة في صياغة خطة الجولة الاستثمارية. وقالت إن الجولة الاستثمارية للمنظمة تشكل خطوة رئيسية نحو التمويل المستدام لبرنامج العمل العام الرابع عشر.

٤٠- وأعربت اللجنة عن تقديرها للعملية التشاورية التي أسفرت عن المقترحات المطروحة في التقرير الوارد في الوثيقة مت ١٥٤/٢٩ تنقيح ١، وأثنت على عمل الأمانة في معالجة وإدراج القضايا التي أثارها الدول الأعضاء والاقتراحات التي طرحتها. وحظيت عناصر خطة الجولة الاستثمارية المبينة في التقرير بتأييد واسع من اللجنة. ورحبت اللجنة بالجولة الاستثمارية باعتبارها فرصة للدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى لتحسين استدامة تمويل المنظمة ومرونته وتوقيته والقدرة على التنبؤ به، مع حساب جميع أنواع المساهمات. وتوقعت اللجنة أن تعزز الجولة الاستثمارية التعاون مع الجهات المساهمة، وتوسع قاعدة المانحين، وتحد من نقص التمويل. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تحفز التمويل المرن وتعززه وأن تستكشف خيارات مبتكرة لتوسيع قاعدة المانحين، بما في ذلك مع الجهات المانحة غير التقليدية والجهات الفاعلة غير الدول، مع تجنب تضارب المصالح. ولاحظت اللجنة أن نجاح الجولة الاستثمارية من شأنه أن يدعم تنفيذ ولاية المنظمة، ولاسيما على المستوى القطري.

٤١- وأيدت اللجنة الخطوات التالية المحددة في التقرير. وقالت إنه ينبغي للأمانة أن تواصل التشاور مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجالات منها الطرائق الابتكارية للجولة الاستثمارية، وتكاليفها الحقيقية وأوجه كفاءتها، فضلاً عن إدارة مخاطرها، وإطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات في هذا الشأن، كلما طرأ عليها تطور جديد. وسلطت الضوء على استمرار مشاركة الدول الأعضاء في الشروط المالية التي تيسر المساهمات المرنة، أي تعديل تعريف التمويل المرن المواضيعي، وتحسين عملية التخصيص من خلال اللجنة المعنية بتخصيص الموارد، وتنسيق الإبلاغ عن النتائج. وشددت اللجنة على أهمية مبررات الاستثمار التي ينبغي أن تتماشى بشكل وثيق مع إطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر ومخرجاته، وأن تحدد القيمة الفريدة والمضافة للمنظمة، وأن تسلط الضوء على ما تحقّقه من إنجازات وتواجهه من تحديات في الأقاليم، دعماً للوضوح في تبادل الرسائل والتواصل بشأن الجولة الاستثمارية.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م٤/١٥٢/٢٩ تنقيح ١، وأن يعتمد مشروع المقرر الإجرائي الوارد فيها. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة العمل مع الدول الأعضاء على إعداد الجولة الاستثمارية، بما في ذلك وضع مبررات الاستثمار، وبناء الزخم السياسي؛

(ب) تقديم تحديثات منتظمة في مجالات منها الطرائق المبتكرة والأحداث المقررة في الفترة التي تسبق الجولة الاستثمارية، فضلاً عن الشفافية الإضافية والمعلومات عن عمليات اللجنة المعنية بتخصيص الموارد وصنعها للقرارات؛

(ج) تضمين تقريرها عن حصيلة الجولة الاستثمارية معلومات عن الموارد التي تمت تعبئتها، والتكاليف المتكبدة، وأوجه الكفاءة المكتسبة.

٣-٤ المسائل المنبثقة من فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة

حصيلة المشاورات غير الرسمية التي أجرتها فرقة العمل المرنة مع الدول الأعضاء (الوثائق م٤/١٥٢/٣٤ وم٤/١٥٢/٣٤ إضافة ١، وم٤/١٥٢/٣٤ إضافة ٢، وم٤/١٥٢/٣٤ إضافة ٤ تنقيح ١، وم٤/١٥٢/٣٥)

٤٢- قدم الميسران المشاركان السابقان لفرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة لمحة عامة عن حصيلة المشاورات غير الرسمية التي جرت مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ التوصيات ١ و ٣ و ٥ و ٦ بشأن الشفافية الصادرة عن فرقة العمل^١، وكذلك بشأن عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقق فيها عملاً بالمقرر الإجرائي م١٥٣(١) (٢٠٢٣).

٤٣- ووجهت اللجنة الشكر إلى الميسرين المشاركين على ما بذلوه من جهود، وأعربت عن تأييدها للمقترح الداعي إلى المضي قدماً بإعداد نموذج غير رسمي شامل للمناقشات بشأن الإصلاح الجاري للحوكمة الذي تقوده الدول الأعضاء، بعد انتهاء ولاية فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء السابقة والمهمة التي كانت موكلة إلى الميسرين المشاركين السابقين. وأيدت اللجنة كذلك المقترح الداعي إلى عقد أول اجتماع غير رسمي بشأن إصلاح الحوكمة الذي تقوده الدول الأعضاء، بغية وضع خطة عمل لتتبع تحقيق و/أو تنفيذ التوصيات المتبقية التي أصدرتها فرقة العمل، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والخمسين بعد المائة. وكجزء من هذه المشاورات غير الرسمية، سيكون من الأهمية بمكان تحديد سبل منع ازدواجية الجهود وزيادة الكفاءة داخل الأجهزة الرئاسية.

٤٤- ورحبت اللجنة بالمنهجية المقترحة لتقدير تكاليف المبادرات والبرامج الجديدة التي أعدتها الأمانة، مشيرة إلى أن تنفيذ تدبير الشفافية الإضافي هذا سيكون كافياً للوفاء بالمهام المتبقية المبينة في التوصية ١ بشأن الشفافية. ووافقت اللجنة أيضاً على المعايير المتعلقة بتحسين الشفافية في إنشاء المناصب العليا وشغلها بموجب التوصية ٥ بشأن الشفافية، وشددت على أهمية ضمان التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي في هذا الصدد. ورحبت اللجنة بتقرير الأمانة عن متابعة الفقرة (١٠) من منطوق المقرر الإجرائي ج ص ع٦٩(٨) (٢٠١٦)،

١ انظر تنزيل الوثيقة م٤/١٥٢/٣٣.

ولاحظت أن النهج الموصوف والالتزامات الواردة في التقرير يحققان الشفافية المنشودة في التوصية ٥ بشأن الشفافية.

٤٥ - وأيدت اللجنة التقييم الذي يفيد بأن المجموعة الواسعة من التدابير المتخذة لتعزيز تشاور الدول الأعضاء بشأن تحديد أولويات الميزانية البرمجية وتخصيص الموارد كافية لتلبية طلب الشفافية الذي أثير في التوصية ٦ بشأن الشفافية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالمهمة المتعلقة بعملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقيق فيها، وافقت اللجنة على النهج الذي اقترحه الميسران المشاركان السابقان لمعالجة مجالات الاختلاف المتبقية بين الدول الأعضاء التي سبق وصفها في تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها الثامن والثلاثين^١. وفي ضوء السنتين الماضيتين من العمل بشأن هذه المسألة والقضايا القليلة المتبقية المثيرة للاختلاف، لاتزال اللجنة متفائلة بإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأسس التي تقوم عليها مجالات الاختلاف هذه، وبأنه يمكن إدخال التعديلات اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقيق فيها لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين، من خلال الاجتماع الأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي.

الإصلاحات المتعلقة باختصاصات الأمانة (الوثائق مت ٣٢/١٥٤ ومت ٣٣/١٥٤ وإضافة ١ مت ٣٣/١٥٤ وإضافة ٢ مت ٣٣/١٥٤ إضافة ٣ مت ٣٤/١٥٤ وإضافة ٤ مت ٣٣/١٥٤ إضافة ١)

٤٧ - قدمت الأمانة لمحة عامة عما يلي: التقدم المحرز حتى الآن في خطتها لتنفيذ الإصلاح؛ الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة؛ اقتراحاتها الرامية إلى تحسين فعالية الأجهزة الرئاسية للمنظمة؛ خطتها بشأن تطبيق الحلول الرقمية للتفاعلات بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالأجهزة الرئاسية؛ آليات استرداد التكاليف المطبقة على المساهمات الطوعية.

٤٨ - وأثنت اللجنة على الجهود الجارية التي تبذلها الأمانة لتنفيذ الإصلاح والتقدم المحرز حتى الآن. وأحاطت علماً بمعدل ٧٠٪ الذي بلغته الأمانة حتى الآن في خطة تنفيذ الإصلاح التي قدمتها والجهود الجارية لإنجاز الإجراءات الـ ٢٩ المتبقية، وأحاطت علماً أيضاً بأن إغلاق العديد من التوصيات المفتوحة يتوقف على قرارات الدول الأعضاء و/أو الإجراءات ذات الصلة لإغلاق التوصيات المتبقية الصادرة عن فرقة العمل. وأقرت اللجنة بأن بعض الإجراءات قد تستغرق وقتاً أطول وقد يكون تنفيذها أكثر تكلفة. وطلبت إلى الأمانة مواصلة الإبلاغ عن التقدم المحرز في هذه المسألة على النحو المبين في الوثيقة مت ٤/١٥٢. ورداً على العرض الذي قدمته الأمانة بشأن المخاطر والتحديات التي تواجه تنفيذ الإصلاحات، ولاسيما الحاجة إلى موارد إضافية لدعم عبء العمل الموسع، اقترحت اللجنة أن تنتظر الأمانة في وضع خطة تمويل للوظائف التمكينية تقدم إلى الأجهزة الرئاسية.

٤٩ - وشددت اللجنة مرة أخرى على أهمية إصلاحات الحوكمة وأبدت اهتمامها بالاقتراحات التي قدمتها الأمانة لتحسين فعالية الأجهزة الرئاسية للمنظمة، بما فيها تلك التي تتناول سلسلة القيمة في إعداد التقارير لاجتماعات الأجهزة الرئاسية. وطلبت اللجنة أن تواصل الدول الأعضاء مناقشة هذه الاقتراحات، على النحو الوارد في مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة مت ٣٤/١٥٤ إضافة ٤ مت ٣٣/١٥٤.

١ الوثيقة EBPBAC38/2، الملحق، الفقرة ٥٣.

٥٠- وأعربت اللجنة عن تأييدها للحلول الرقمية المبينة في الوثيقة مت ٣٣/١٥٤ إضافة ٢ وطلبت إلى الأمانة التشاور مع الدول الأعضاء عند وضع تسجيل المشاركة في فعالية ونظام إدارة المتحدثين، مشيرة إلى أن التسجيل في الفعاليات وإدارة المتحدثين لا يندرجان ضمن نطاق خطة المشروع المبينة في الوثيقة. وأعربت عن تقديرها للمعلومات المقدمة بشأن آليات استرداد تكاليف المساهمات الطوعية وطلبت تنفيذ التوصيات والإجراءات الواردة في الوثيقة مت ٣٣/١٥٤ إضافة ٣ تنقيح ١.

٥١- ورداً على اقتراح بعض أعضاء اللجنة ضرورة تتبع التقدم المحرز بشأن خطة تنفيذ الإصلاح المقدمّة من الأمانة باستخدام مؤشرات رفيعة المستوى، اقترحت الأمانة إمكانية النظر في مناقشة مؤشرات محددة اقترحتها الدول الأعضاء وتقديم تقرير عنها في الاجتماع الأربعين للجنة.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين وأن يعتمد مشروع المقررين الإجرائيين الواردين في الوثيقتين مت ٣٤/١٥٤ ومت ٣٤/١٥٤ إضافة ٤ تنقيح ١، إلى جانب مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة مت ٣٣/١٥٤ إضافة ٣ تنقيح ١ بصيغته المعدلة.

٣-٥ منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي (الوثيقة مت ٣٠/١٥٤)

٥٢- قدمت الأمانة تقريراً في هذا الشأن يشير إلى التقدم المحرز، وأقرت بأنه لا تزال ثمة تحديات، ومنها تعزيز ثقافة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. ويوجد إطار جامع للسياسات يكمله إطار المساءلة المعني بمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له. وتحتاج الأمانة إلى إرشادات في مجالين. أولاً، لا يمكن للمنظمة أن تفعل الكثير بمفردها؛ ومن الضروري تحديد المسؤوليات الخاصة بالدول الأعضاء، وتقاسم المساءلة في هذين المجالين. وثانياً، من الضروري ضمان تمويل مستدام لإجراءات منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، ولاسيما في حالات الطوارئ الصحية. ويتعين أيضاً إيلاء مساعدة الضحايا/ الناجين مزيداً من الاهتمام.

٥٣- ورحبت اللجنة بالتقدم الكبير الذي أحرزته المنظمة، كما هو مبين في التقرير، مشيرة إلى أن لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تشاطرها هذا التقدير. وأشادت اللجنة بالجهود القوية التي تبذلها الأمانة للمُضي قدماً بأكبر قدر ممكن من الشفافية، وأحاطت علماً بالمعلومات التي قدمتها الأمانة عن الدراسات الاستقصائية التقييمية الجارية، بما في ذلك تقارير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة التي ستتاح حالما تتلقاها الأمانة. وأشادت بالمعلومات المقدمة عن ملفات القضايا المتعلقة بادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين أثناء الاستجابة للفاشية العاشرة من مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبت مزيداً من التفاصيل عن تلك الملفات. وأيدت موقف المنظمة القاضي بعدم التسامح إطلاقاً مع سوء السلوك الجنسي، ونهج المنظمة الذي يركز على الضحايا والناجين.

٥٤- وأحاطت اللجنة علماً بالتحديات المتبقية وشجعت الأمانة على مواصلة التركيز على العمل المتعلق بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. وأبرزت ضرورة النظر على وجه الاستعجال في وضع طرائق جديدة ومبتكرة للتدريب والأدوات والبرامج المتصلة بالسياق والثقافة والسلوك في هذا المجال والترويج لهذه الطرائق.

٥٥- وأقرت اللجنة بالحاجة إلى تمويل مستدام لجميع الأنشطة المتعلقة بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في جميع العمليات، ولاسيما في حالات الطوارئ الصحية، وأيدت بقوة توفير هذا التمويل، وطلبت إلى الأمانة أن تقترح خيارات إضافية لهذا التمويل. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة

علماً بأن لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة قد شجعت الأمانة على استكشاف سبل الاعتماد على مصادر التمويل غير الأساسية واعتبار أنشطة الوقاية تكلفة مباشرة لتنفيذ البرامج التقنية، ولاسيما برامج الطوارئ. وأكدت الأمانة أن السلطة موجودة لتعديل آلية استرداد التكاليف حسب الحاجة، مشيرة إلى أنها ستبدأ في استعراض رسوم التكاليف المباشرة في المستقبل القريب، مما سيضيف على الأرجح منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها كتكلفة مباشرة.

٥٦- وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقدم مزيداً من المعلومات في هذا الصدد وأن تقترح خيارات أخرى لهذا التمويل. وسلطت الضوء على ضرورة مواصلة العمل بشأن تغيير الثقافة وحثت الأمانة على إدراج أنشطة برمجية وتنفيذية تتصدى لجميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك السلوك التعسفي وكذلك الغش والفساد.

٥٧- وشكر المدير العام اللجنة على تأييدها نهج المنظمة إزاء هذه المسألة. وتبذل المنظمة جهوداً تفوق التوقعات، باتخاذها إجراءات استباقية، وعدم اقتصرها على الإجراءات السلبية. وقد سعت بنشاط إلى البحث عن الضحايا/ الناجين المحتاجين إلى الدعم، وقدمت هذا الدعم في شكل بناء القدرات للسماح للضحايا/ الناجين بالتغلب على صدماتهم. والمنظمة ملتزمة بضمان التمويل المناسب من المصادر القائمة.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة تركيزها القوي على الوقاية من سوء السلوك الجنسي والتصدي له من قبل القوى العاملة في المنظمة وتعاونها مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين والدول الأعضاء؛

(ب) تنفيذ التوصيات المتبقية الصادرة عن مراجعة شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC)؛

(ج) مواصلة تحليل الأسباب الجذرية ووضع السياسات ورصد أثر السياسات لتعزيز منع أفعال الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسيين، ولاسيما تلك التي تستهدف الأطفال والمراهقين؛

(د) تقديم معلومات محدثة عن عملية التحقيق وبيانات النتائج لجميع التحقيقات المتعلقة بالفاشية العاشرة من مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالمنظمة في النسخة المقبلة للتقرير السنوي لمراجع الحسابات الداخلي؛

(هـ) المضي قدماً في تغيير الثقافة المؤسسية ومواصلة العمل على أشكال أخرى من سوء السلوك في بيئة العمل الداخلية؛

(و) مواصلة تحسين عملية الإدارة الشاملة لسوء السلوك الجنسي وعرض التقارير عن حالات سوء السلوك الجنسي؛

(ز) اقتراح خيارات لتمويل وإدماج الحماية من سوء السلوك الجنسي في عمليات الطوارئ الصحية؛

(ح) وضع مقترحات بشأن كيفية تحقيق المساءلة المشتركة للأمانة والدول الأعضاء عن الحماية من سوء السلوك الجنسي في العمليات التي تقودها المنظمة؛

(ط) إجراء استعراض شامل في موعد أقصاه كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ لتقييم ما إذا كانت الإجراءات والإصلاحات الرئيسية الواردة في استراتيجية السنوات الثلاث قد أدت إلى النتائج المتوخاة لنظم المساءلة في المنظمة وثقافتها، بما يتماشى مع التوصية السابقة الصادرة عن الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

٣-٦ التقييم: معلومات محدثة وخطة العمل المقترحة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (الوثيقة مت ١٥٤/٣١)

٥٨- قدمت الأمانة التقرير، مشيرة إلى أن خطة العمل للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ المعروضة فيه تختلف اختلافاً كبيراً عن خطط العمل السابقة. فقد أدخل مفهوم الإدارة المشتركة مع المكاتب الإقليمية للتقييمات المواضيعية، من أجل تعزيز المشاركة على نطاق المنظمة في عملية التقييم ووظيفته. وبهذا اقترحت سلسلة من التقييمات المواضيعية تجرى بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية والبرامج التقنية والمكاتب القطرية المهمة. وقدمت خطة العمل للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ مشفوعة بتقديرات إرشادية للتكاليف. وقدمت أيضاً خطة تقييم تخطيطية طويلة الأجل على مدى ثلاث ثنائيات لإظهار القصد الاستراتيجي لتغطية المجالات المواضيعية الرئيسية قرب نهاية تنفيذ برنامج العمل العام الرابع عشر.

٥٩- وأثبتت اللجنة على إعداد الأمانة خطة العمل للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وأيدت الجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية في وظيفة التقييم من خلال إشراك المكاتب الإقليمية والقطرية. ورحبت بأسلوب العمل الجديد هذا، الذي من شأنه بالتأكيد أن يعزز وظيفة التقييم على مستويات المنظمة الثلاثة. وأشادت بالنقد المحرز في الثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، على الرغم من محدودية الموارد البشرية والمالية المتاحة. وأيدت إجراء تقييمات مشتركة على الصعيد القطري لقياس مساهمة المنظمة وفعاليتها فيما يتعلق بجدول الأعمال الوطنية للصحة العامة ورفاه الأفراد. وينبغي إجراء هذه التقييمات على نطاق أوسع في الأقاليم. ولاحظت اللجنة أيضاً أن هناك حاجة إلى ثقافة التقييم لتعزيز التعلم والمساءلة في المنظمة. وهو حجر زاوية في دورة الإدارة القائمة على النتائج وينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للتعلم المستمر.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير وبالموافقة على خطة عمل التقييم على نطاق المنظمة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

- (أ) العمل مع الدول الأعضاء لضمان تخصيص موارد كافية، بما في ذلك الموارد البشرية، لمهمة التقييم في المقر الرئيسي وفي الأقاليم؛
- (ب) العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء، وزيادة عدد مساهمات التقييم المقدمة إلىفرادى البلدان، وفي جدول الأعمال الوطني للصحة العامة ورفاه السكان؛
- (ج) تقديم إحاطات إعلامية إلى الدول الأعضاء بشأن نتائج التقييمات، وردود إدارتها، والجهود المبذولة لتعزيز ثقافة التقييم في المنظمة، حسب الاقتضاء؛
- (د) اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء تقييم منتصف المدة لبرنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، بحلول عام ٢٠٢٧؛
- (هـ) النظر في إدراج تقييم لخطة تنفيذ الأمانة بشأن الإصلاح، لتعزيز الحوكمة في عام ٢٠٢٦؛
- (و) استكشاف وضع برنامج تدريبي بشأن التقييم مع أكاديمية المنظمة.

٧-٣ المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

- تقرير عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقة مت ١٥٤/٣٦)
- الجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة (الوثيقتان مت ١٥٤/٣٧ ومت ١٥٤/٣٧ إضافة ١)

٦٠- عرضت الأمانة التقريرين اللذين ركّزا على الإنجازات الرئيسية لعملية تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، ونتائج استعراض التعاون مع الجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة اللازم إجراؤه كل ثلاث سنوات.

٦١- ورَحِّبَت اللجنة بتقريرَي الأمانة وبزيادة المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، والتي كان لها أثر إيجابي على عمل المنظمة، مع الإقرار بأن للجهات الفاعلة غير الدول دور هام تؤديه في مجال الصحة العالمية وبأنها تسهم في عمل المنظمة والصحة العامة. وقد سَخَّرَت هذه المشاركة التعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها القطاعان الخاص والعام، لغرض زيادة الجودة ورضا المستخدمين، مع الحفاظ على القيم الأساسية للمنظمة في الوقت نفسه. ورَحِّبَت اللجنة كذلك بتدابير التبسيط الرامية إلى السماح بالتعاون مع الجهات الفاعلة غير الدول أثناء الطوارئ.

٦٢- وخضعت جميع الجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة، سواء الجديدة منها أو القائمة، للعناية الواجبة وتقييم المخاطر، وأشارت اللجنة إلى أنه يلزم تطبيق آلية خروج في جميع الحالات التي تُنتهك فيها مبادئ الإطار أو أحكامه.

٦٣- ومن المهم مواصلة التدريب وبناء القدرات، ورَحِّبَت اللجنة بإعداد الطبعة الثانية من دليل الجهات الفاعلة غير الدول بشأن المشاركة مع منظمة الصحة العالمية وباستحداث دورة للتعلّم الإلكتروني. ويُنتظر بفارغ الصبر وضع الصيغة النهائية لهاتين الأداتين المفيدتين، وللتين ينبغي اختبارهما وتعديلهما حسب الاقتضاء.

٦٤- واستفسرت اللجنة عن العقوبات المحتملة التي تعترض سبيل المشاركة والتمست مزيداً من المعلومات عن العقوبات المواجهة والفرص المتاحة في المكاتب الإقليمية التي تعاني من ضعف مستويات التعاون مع الجهات الفاعلة غير الدول. وكرَّرت طلباتها بإعداد تقرير يستند بدرجة أكبر إلى البيانات، والوقت المستغرق من لحظة تقديم طلب الدخول في علاقات رسمية مع المنظمة إلى لحظة اتخاذ قرار بشأن ذلك الطلب، والزيادة المبلغ عنها في عبء العمل الملقي على كاهل الوحدة المتخصصة التابعة للأمانة.

٦٥- كما أعربت اللجنة عن أملها في أن تعمل الجهات الفاعلة غير الدول بما يتفق تماماً مع قرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع قرارات جمعية الصحة العالمية ومقرراتها الإجرائية. وكان المجلس التنفيذي قد قرَّر في وقت سابق إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول لغرض تحسين مشاركة هذه الجهات الفاعلة في الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

٦٦- ولاحظت الأمانة أن تبسيط عملية المشاركة أثناء الطوارئ يتطلب قدراً معيناً من المرونة، مع ضمان الامتثال الصارم للقواعد في الوقت نفسه، ومن ثَمَّ التخفيف من حدة المخاطر المحتملة، ولكنه يلزم الاستفادة من مزايا المشاركة من أجل تحقيق أقصى قدر من الفائدة للمنظمة. وقد اضطلع بهذا العمل العديد من الموظفين على مستويات المنظمة كافة. والتَّمسَّت آراء الجهات الفاعلة غير الدول، لاسيما بشأن الشواغل، كما خضع إعداد

الطبعة الثانية من الدليل، على سبيل المثال، لجولتين من المشاورات مع الجهات الفاعلة غير الدول. وجرى رصد الأنشطة للتحقق من امتثالها لأحكام الإطار، وسياسات المنظمة وقواعدها، وقرارات جمعية الصحة. وقد أحيط علماً بطلب إعداد تقرير يستند إلى البيانات، ومن المقرر أن تُنشأ منصة لجمع المعلومات عن جميع أشكال المشاركة.

٦٧- وأكدت اللجنة ثقتها في الأمانة ولم يكن لديها أي مشاكل فيما يتعلق بتطبيق معايير الأهلية للدخول في علاقات رسمية مع المنظمة، والعناية الواجبة والإجراءات ذات الصلة المحددة للعلاقات الرسمية في إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وفيما يتعلق بالطلابين المقدمين من الجهتين الفاعلتين غير الدول المذكورتين في الإجراء "ألف" من الوثيقة م ٣٧/١٥٤، أحاطت اللجنة علماً باستنتاج الأمانة الذي مفاده أن كلا الكيانين استوفيا المعايير، ومع ذلك لم تُقدّم أي توصية بسبب تباين وجهات النظر.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م ٣٦/١٥٤ وم ٣٧/١٥٤ وأن يعتمد مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة م ٣٧/١٥٤، باستثناء الفقرة ١ (أ) من المنطوق التي لم يقدم بشأنها أي توصية؛ وتدعو المجلس التنفيذي إلى اتخاذ قرار بشأن تلك الفقرة من المنطوق. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أنه ينبغي للأمانة القيام بما يلي:

(أ) مواصلة العمل على تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول على مستويات المنظمة الثلاثة كافة؛

(ب) تقديم المزيد من المعلومات عن العقبات التي تحول دون مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول على الصعيد الإقليمي، بما فيها بيانات عن تكاليف وعدد أنشطة المشاركة؛

(ج) تضمين التقرير المقبل المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بيانات عن التعاون الناجح، وكيف تم استيعاب التعقيبات، والوقت المستغرق من لحظة تقديم طلب الدخول في علاقات رسمية مع المنظمة إلى لحظة اتخاذ قرار بشأن ذلك الطلب؛

(د) تصميم آلية خروج للجهات الفاعلة غير الدول التي تنتهك أحكام إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٨-٣ بيان ممثل جمعيات موظفي منظمة الصحة العالمية (الوثيقة م ١٥٤/ معلومات/٢)

٦٨- قدّم ممثل جمعيات موظفي منظمة الصحة العالمية البيان بالنيابة عن جمعيات موظفي منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمكتب الإقليمي للأمريكتين ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مُركّزاً في ذلك على المنهجيات الشفافة لأجور الموظفين وتصنيف مراكز العمل، ونظام العدل الداخلي، وفرص التطوير الوظيفي، وتنقل الموظفين، وحماية رفاه الموظفين.

٦٩- وقد رحّبت اللجنة بالتقرير وأشادت، محدثة باسم جميع الدول الأعضاء، وبتأييد من الأمانة، بموظفي منظمة الصحة العالمية وسائر كيانات الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم مؤخراً في مراكز العمل الواقعة في مناطق النزاع، معربة عن خالص تعازيها.

٧٠- وأحاطت اللجنة علماً بالشواغل التي أثّرت في البيان وشددت على أهمية تشجيع تهيئة مكان عمل آمن وصحي ويسوده المزيد من الاحترام. وأيدت الدعوة إلى تحقيق التوازن المناسب بين العمل والحياة الشخصية، والتوازن بين الجنسين، وتناوب الموظفين العاملين في مراكز العمل الشاقة.

٧١- وأكدت الأمانة التفاعلات الإيجابية والبناءة مع جمعيات الموظفين، كما أكدت أنه يجري إيلاء الاهتمام لمدة انتداب الموظفين العاملين في مراكز العمل الشاقة، لاسيما في سياق التنقل.

٧٢- وأشارت الأمانة، رداً على تعليقات بشأن التنقل، إلى أن المرحلة الطوعية الأولى من عملية التنفيذ قد اكتملت، وأنه قدّم المزيد من التفاصيل في المعلومات المحدثة عن الموارد البشرية.^١

٧٣- وفيما يتعلق بنظام العدل الداخلي، شددت الأمانة على أنها تبذل جهوداً كبيرة في سبيل حل النزاعات عن طريق الوساطة وتسوية المنازعات بصورة غير رسمية قبل اللجوء إلى نظام العدل الداخلي الرسمي، ويتجلى ذلك في العمل الجاري الرامي إلى تعزيز خدمات العلاقات مع الموظفين وتحسين فرص الحصول على الدعم القانوني على مستويات المنظمة كافة.

٧٤- وشدد المدير العام على أهمية القوى العاملة بالنسبة للمنظمة، وأشار إلى تفاعلاته المتكررة والودية مع جمعيات الموظفين، والتي تعد آلية مهمة للحوار ومناقشة المسائل الهامة في مجالات عديدة. وذكر كذلك بالمبادرات العديدة التي أفضت إليها المناقشات المفتوحة مع جمعيات الموظفين، بما فيها تلك المتعلقة بتمديد الإجازة الوالدية. ودعا كذلك إلى جعل التنقل وسيلة لإتاحة الفرص للموظفين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مراكز العمل الشاقة، وشدد على مفهوم التنقل المنظم الإلزامي الذي يراعي التخصص المهني والمسائل الطبية والشخصية والأسرية. وأحاط المدير العام علماً بوجه خاص بضرورة تقديم الدعم القانوني إلى الموظفين، فضلاً عن مسألة تصنيف مراكز العمل من حيث المشقة والتي سيوجه انتباه لجنة الخدمة المدنية الدولية إليها.

٣-٩ تقرير أمين المظالم (الوثيقتان مت ١٥٤/١ معلومات/٣ ومت ١٥٤/٤ معلومات/٤)

٧٥- قدّم أمين المظالم في المنظمة لمحة عامة عن التقرير وسلط الضوء على المشكلات البنوية الثلاث التي حددها مكتبه خلال عام ٢٠٢٣ باعتبارها مشكلات يلزم مواصلة النظر فيها: تقديم دعم أكبر للأفراد، ومنهم المديرون؛ تعزيز التحسين المستمر في مناقشات الأداء؛ الحاجة إلى الإجراءات التصالحية.

٧٦- وشددت اللجنة على أهمية مكتب أمين المظالم في تعزيز قيم المنظمة المتمثلة في الاحترام والنزاهة والتسامح وعدم التمييز. وأعربت عن تقديرها لعمل المكتب، وأيدت التركيز في التقرير على إتاحة التدريب والإرشاد دعماً للمديرين، ولاسيما فيما يتعلق بمعالجة علاقات التقييم/الأداء.

٧٧- ولا تزال اللجنة تؤيد تشجيع الوساطة وغيرها من أشكال آليات التسوية غير الرسمية للمشكلات في مكان العمل، وترحب بتطبيق عملية استقاء الآراء من جميع الأطراف بالنسبة إلى المديرين على أساس مراعاة للتطوير في هذا السياق، مما أتاح أيضاً الفرصة للمشرّفين للإدلاء بآرائهم. واقترحت اللجنة أيضاً أن يتولى أمين المظالم إعداد بيانات عن عدد القضايا التي تُعالج عن طريق الوساطة لغرض إدراجها في التقارير المقبلة، كي يتسنى للدول الأعضاء فهم اتجاهات استخدام الموظفين لتلك الآلية فهماً أفضل من سنة إلى أخرى.

١ الوثيقة مت ١٥٤/٤٦.

٧٨- وإقراراً من اللجنة بضرورة معالجة ما تبقى من الثغرات في مجال حماية المبلغين عن المخالفات، فقد أحاطت علماً بالتوصية الداعية إلى إجراء المزيد من المناقشات بين الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية من أجل معالجة هذا المجال المثير للقلق. وفي هذا الصدد، رحبت بالإجراء الذي اتخذ بالفعل بغرض استعادة ثقافة مكان العمل الذي يسوده الاحترام بالنسبة للموظفين المتضررين من العمليات التأديبية والحد إلى أدنى درجة من أي عواقب غير مقصودة تنجم عن هذه العمليات.

٣-١٠ معلومات محدثة عن الموارد البشرية (الوثيقة م٤١٥٤/٤٦)

٣-١١ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة م٤١٥٤/٤٩)

٣-١٢ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقتان م٤١٥٤/٤٨ تتقيح ١ وم٤١٥٤/٤٨ إضافة ١ تتقيح ١)

٧٩- قدمت الأمانة ملخصاً للمعلومات الواردة في الوثائق م٤١٥٤/٤٦ وم٤١٥٤/٤٨ تتقيح ١ وم٤١٥٤/٤٨ إضافة ١ تتقيح ١. وفيما يتعلق بالمعلومات المحدثة عن الموارد البشرية، أظهرت بيانات القوى العاملة أنه أحرز تقدماً جيد من حيث التمثيل الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين. وعلى وجه الخصوص، حققت المنظمة التكافؤ في التعيينات الأطول أجلاً، حيث يشغل ٥٠,٣٪ من النساء و ٤٩,٧٪ من الرجال هذه التعيينات ضمن جميع أنواع عقود الموظفين. وعلى الرغم من أنه يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لهذا الأمر في فئات معينة، ولاسيما في الرتب العليا، فقد أبرز أن اتجاه السنوات الخمس إيجابي في جميع الفئات. كما قدمت الأمانة معلومات محدثة عن السياسة العالمية للتنقل الجغرافي الصادرة عن المنظمة والتنفيذ الناجح للمرحلة الطوعية الأولى.

٨٠- وفيما يخص تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، أشارت الأمانة إلى أنه لن يُعرض أي قرار ذي صلة على دورة المجلس التنفيذي الرابعة والخمسين بعد المائة للنظر فيه، حيث إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت عدم اتخاذ أي إجراء بشأن تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية المقدم إلى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣.

٨١- وفيما يتعلق بالنظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين، اعتُبرت التعديلات المقترحة في مشروع القرارين الواردين في الوثيقة م٤١٥٤/٤٨ تتقيح ١ ضرورية في ضوء الخبرة المكتسبة ولمصلحة الإدارة الرشيدة للموارد البشرية.

٨٢- وأثبتت اللجنة، عند مناقشتها الوثيقة م٤١٥٤/٤٦، على العمل المنجز الرامي إلى تعزيز رفاه الموظفين وصحتهم النفسية ومنع سوء السلوك الجنسي، والذين يعتبران من المجالات ذات الأهمية القصوى. كما رحبت بالجهود المبذولة في سبيل تحسين التمثيل الجغرافي، ولكنها أشارت إلى أنه يلزم بذل المزيد من الجهود، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان غير المُمثلة أو الناقصة التمثيل وفي الرتبة ف-٥ وما فوقها. واقترحت أن توفر المعلومات المحدثة عن الموارد البشرية في المستقبل تحليلاً، حسب البلد، للتغيرات الطارئة في هذا المجال مقارنةً بالتقارير السابقة. واقترح استخدام أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة لغرض زيادة الشفافية في إنشاء الوظائف، بطرق منها إدارة الميزانية البرمجية.

٨٣- وأعربت اللجنة كذلك عن تقديرها لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بوجه عام، ولكنها لاحظت أن عدد النساء اللواتي يشغلن منصب المدير قد انخفض بالفعل، ولاسيما في الإقليم الأفريقي. وفي الوقت نفسه، لاحظت باطمئنان العمل الجاري لتعيين موظفات شابات، ولاسيما في سياق البرنامج المشترك بين متطوعي الأمم المتحدة والقيادات النسائية الشابة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٨٤- وأعربت اللجنة عن تأييدها لاقتراح جمعيات موظفي منظمة الصحة العالمية الداعي إلى تعزيز فرص الحصول على الدعم القانوني المخصص على جميع مستويات المنظمة من أجل مساعدة الموظفين في إطار نظام العدل الداخلي. كما أعربت عن تأييدها للتغييرات المدخلة على السياسة العالمية للتنقل الجغرافي الصادرة عن المنظمة وشجعت الأمانة على مواصلة تنفيذها.

٨٥- وأبدى أعضاء اللجنة تفهمهم عموماً لعمل المنظمة الرامي إلى تعزيز التنوع والإنصاف والشمول والذي يغطي طيفاً واسعاً من الفئات المتنوعة. بيد أن بعض الأعضاء أعربوا عن قلقهم إزاء ذكر فئات معينة في تقرير المدير العام وطلبوا بالانسجام مع مفاهيم التنوع المتفق عليها واستخدام صيغة متفق عليها تحترم قيم ومواقف الدول الأعضاء كافة. وأحاطت الأمانة علماً بهذه الشواغل.

٨٦- وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم لأن المنظمة لم تطبق بعد مضاعف تسوية مقر العمل المنقح لمركز العمل في جنيف، وطلبوا معلومات عن خطط الأمانة في هذا الصدد. كما طلبوا إلى المنظمة أن تطبق جميع التغييرات المقبلة على مضاعفات تسوية مقر العمل وأن تبقى الدول الأعضاء على علم بالمستجدات في هذا الصدد.

٨٧- وأكدت الأمانة عزمها على تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل المنقح في شباط/فبراير ٢٠٢٤، حيث من المتوقع أن تجري لجنة الخدمة المدنية الدولية مراجعتها المقبلة لتسوية مقر العمل لمدة ١٢ شهراً في جنيف في منتصف شباط/فبراير. وأكدت الأمانة أيضاً استعدادها للنظر في تقديم حوافز خاصة للموظفين في الأماكن الشاقة من أجل تعزيز قدرة المنظمة على اجتذاب الموظفين واستبقائهم. غير أنه لا يمكن القيام بذلك إلا ضمن الإطار الذي وضعته لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفي هذا الصدد، التمتت الأمانة مساعدة الدول الأعضاء في دعم جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية في تفاعلاتها مع لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٨٨- وأكد المدير العام، في ملاحظاته الختامية، التزام المنظمة بالتمثيل الجغرافي العادل وبالتكافؤ بين الجنسين، وأشار إلى التحسن الذي تحقق على هذين الصعيدين في السنوات الأخيرة. وأبرز كذلك أن سياسة التنقل الجغرافي العالمي ستساعد على تعزيز المزيج الجغرافي على جميع المستويات الثلاثة للمنظمة. وأخيراً، أكد المدير العام من جديد دعمه لتطبيق مضاعف تسوية مقر العمل المنقح في شباط/فبراير ٢٠٢٤ لتفادي الأثر السلبي على الموظفين.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين مت ١٥٤/٦ و مت ١٥٤/٩ وأن يعتمد مشروعي القرارين الواردين في الوثيقة مت ١٥٤/٨ ١. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الأمانة للولايات القائمة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة بذل كل جهد ممكن لتحسين التمثيل الجغرافي على جميع مستويات المنظمة، ولاسيما في الوظائف من الرتبة ف-٥ وما فوقها؛

(ب) مواصلة العمل من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات المنظمة؛

(ج) تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل المنقح التالي لمركز العمل في جنيف اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠٢٤، فضلاً عن تنفيذ جميع تسويات مقر العمل التي تعتمدها لجنة الخدمة المدنية الدولية بعد ذلك، وإبقاء الدول الأعضاء على علم بالمستجدات ذات الصلة وإجراءات الأمانة بشأن هذه المسألة.

٣-١٤ لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة: تجديد العضوية (الوثيقة م ت ١٥٤/٤١)

٨٩- نظرت اللجنة في التقرير الذي يوجز العملية التي تتبعها الأمانة لتفعيل الاختصاصات المنقحة للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، مع التركيز بوجه خاص على اقتراح تدابير انتقالية للأعضاء الحاليين للجنة الاستشارية. إضافة إلى ذلك، اقترح التقرير تعيين عضوين جديدين في اللجنة الاستشارية.

أحاطت اللجنة علماً بالتقرير وأوصت بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر الإجرائي الوارد فيه.

البند ٤ من جدول الأعمال: اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

٩٠- اعتمدت اللجنة تقريرها.

= = =